إسهام في الطبوغرافية التاريخية لمدينة دمشق

نشوء سوق واضمحلاله في القرن السادس عشر

جان بول باسكوال

تعريب: قاسم طوير

إن الأسواق في مدينة دمشق هي مركز الحياة الاقتصادية فيها، وقد مارست السلطة العثمانية - شأنها في ذلك شأن السلطة التي سبقتها - رقابة صارمة على النشاطات الاقتصادية التي كان يقوم بها أهل الحرف في دمشق، إذ فرضت عليهم الاحترام الدقيق لنظام الحسبة الذي آل - بعد زوال عهد «جان بردي الغزالي» عام ٩٢٧هـ (١٥٢١) - إلى الصلاحيات المباشرة لقاضي القضاة.

ولم تكن الرقابة محصورة فقط بالأوزان والمكاييل، بل تعدَّتها إلى الأسعار، وإلى نوعية الإنتاج، وإلى تدارك الغش، وإلى جباية الرسوم المستحقة للدولة.

ومما سهل عملية الرقابة تجميع مختلف فئات الحرفيين والتجار - قدر الإمكان - في قطاع محدد وفي أسواقٍ أو خانات ذات اختصاص، وذلك من أجل منع التهرب من دفع الضريبة. وأحياناً كانت السلطة تفرض هذه التدابير فرضاً.

ولقد أمدَّتنا المصادر - سواء منها كتب التاريخ أو الوثائق - بمعلومات عن طبوغرافية أسواق دمشق، التي كانت تستقطب النشاطات الاقتصادية فيها، وإن كانت هذه المعلومات قد أتتنا مجزّأةً. إلّا أنه من حسن الحظ أنّ مؤرخَين[1] يفصل بينهما أكثر من نصف قرن، يمدّاننا بمعلومات في غاية الأهمية عن إنشاء سوقٍ ثم عن اضمحلاله، الأمر الذي جعلنا نشعر بضرورة تقديم هذه المعلومات في إلمامة قصيرة.

ففي عام ٩٣٢هـ/١٥٢٥ - ٢٦م قرّر قاضي القضاة ولي الدين بن الفرفور[2] بناء سوق هو على حدِّ علمنا أول سوق يبنى في دمشق في أوائل العهد العثماني. أنشأه مقابل باب جيرون وغطاه بقباب من الآجر عوضاً عن الجملون. ولقد بيّن ابن طولون أن طريقة البناء هذه كانت أكثر متانة، وذلك لأنها لا تتطلب استعمال الطين وتجعل السوق في منأى عن خطر الحريق. ويضيف هذا المؤرخ أن أحداً لم يسبق ابن الفرفور في بناء أسواق على هذا الطراز.

وبعد أن ذكر ابن أيوب الأنصاري المعلومات التي قدّمها ابن طولون حرفياً أضاف أنّ «القباب كانت مستندة إلى أقواس»[3]، وكذلك أمدّنا بمعلومات عن حالة هذا السوق في عصره، حوالي نهاية القرن السادس عشر، وذلك على غرار المعلومات التي غالباً ما أمدنا بها عن مبانٍ أخرى في المدينة. ولقد كتب يقول: «إن هذا السوق في أيّامنا قد تداعى، وأصبحت معظم دكاكينه في حالة سيئة جداً، وتمارس فيها المهن الوضيعة، مثل بائعي البرش[4] والحشيش والخضار والأدوات الفخّارية، كما تحوّلت بعض الدكاكين إلى مستودعاتٍ للفحم والخشب وغير ذلك».

ماذا ينقل إلينا هذان النصان رغم اقتضابهما وقلة المعلومات المقدمة فيهما؟ إنهما ينقلان إلينا عدداً من المعلومات التي تسمح لنا - سواء بصورة مباشرة أو عن طريق الاستنتاج - أن نعبّر عن بعض الاقتراحات حول موقع هذا السوق، وحول وظيفته الأولى، وحول الطراز الدارج لتغطية الأسواق في دمشق في ذلك الوقت، وان نقدم بعض الفرضيات لتفسير اندثاره.

وقبل التصدّي لهذه المسائل، فإنه من الجدير أن نعرّف بشخصية باني هذا السوق.

باني السوق:

هو ولي الدين محمد ابن قاضي القضاة شهاب الدين أحمد بن محمود بن عبد الله بن الفرفور الدمشقي الشافعي، المعروف في المصادر باسم ولي الدين بن الفرفور. ولد في دمشق عام ٨٩٥هـ/١٤٩٠م[٥]. وينحدر من أسرة غنية ذاتِ نفوذ وذات جذور قوية في منطقة صيدا، حيث كانت تملك عدة أوقاف[٦]. وكان والده القاضي شهاب الدين يتمتع بنفوذ واسع في دمشق، وفي الدولة المملوكية، بحيث استحق في أواخر حياته أن يسمى قاضي مصر والشام، وهي حالة فريدة - على حد قول ابن طولون - بالنسبة لوجيه شامي[٧].

وعند وفاة والده عام ١٥٠٥/٩١١، خلفه ولي الدين في منصب قاضي القضاة الشافعية في دمشق، وكان عمره آنذاك أقل من ست عشرة سنة، وتتفق جميع المصادر على تاريخ ولادته، وعلى تعيينه لأول مرة في وظيفة رسمية، وهو أمر مدهش أن يعيّن شخص في هذه السن المبكرة في مثل هذه الوظيفة[٨].

إن وظيفته، كمثل وظائف كثير من شخصيات ذلك العصر، سوف تتعرض للتقلبات الناتجة عن التغييرات السياسية. فقد عُزل عن منصبه في عام ١٥٠٩/٩١٤ ولكنه أعيد إليه عام ١٥١٠/٩١٥م، وبقي في هذا المنصب رغم بعض الصعوبات، حتى دخول السلطان سليم الأول إلى دمشق الذي خلع جميع القضاة ونصب قاضيَ قضاة وحيداً للحنفية، وهي المذهب الرسمي للإمبراطورية. ومع ذلك فإن ولي الدين لم يختفِ عن المسرح الدمشقيّ، بل على العكس فإنه حاز على ثقة السلطان، وحظيّ برعايته وأصبح طوال إقامة السلطان في دمشق من المقربين إليه[٩]. وقد تحوّل من المذهب الشافعيّ إلى الحنفيّ، ومع أن المصادر تتعارض فيما بينها حول هذه النقطة، فقد عُيِّن في منصب قاضي قضاة دمشق في شباط عام ١٥١٨. وكان أحد قاضيَيْن كبيرين لدمشق من أصل عربي في القرن السادس عشر. ولمّا كان صاحب نفوذ في المدينة وفي الريف، وموالياً أيضاً للعثمانيين، فإنه أخذ بمعارضة الحاكم جان بردي الغزالي، ومعارضته هذه اضطرته للهرب إلى الأناضول في بداية عام ١٥٢٠م.

لكنه توقف في حلب وتزوج هناك من (ست حلب) ابنة صديق حميم لوالده، هو ابن آجا المتوفَّى، والذي كان يتولّى منصباً هامّاً في الدولة المملوكية، وكان والده قد دفن في نفسِ قبره بالقاهرة. وفي نفس هذه السنة ١٥٢٠م، عُين وليّ الدين قاضياً لحلب، وهو - حسب قول رضي الدين الحنبلي - آخر قاضٍ للمدينة من أصل عربي. ثم عاد إلى دمشق بصفة قاضي القضاة في بداية سنة ١٥٢١، بعد أن قمعت ثورة جان بردي الغزالي واستعيدت المدينة منه. ولكنه لم يبقَ في وظيفته إلا بضعة أشهر، فغادر إلى حلب ثم إلى إسطنبول. ومن جديد عُين قاضياً للقضاة في ١٢ جمادي الأولى عام ٩٢٨. وإذا أخذنا بقول ابن طولون الذي أخذ به ابن أيوب، فإنه بقي في ذلك المنصب عدة سنوات متعاقبة حتى ٨ شعبان من عام ٩٣٦. ولكن نص ابن طولون يحوي ثغرات واضحة بهذا الصدد[١٠].

وخلال هذه المدّة، وبالتحديد بعد سنة ٩٣٢هـ/١٥٢٥ - ٢٦م، حين كان في ذروة نفوذه، قام بتشييد سلسلة من المباني في المدينة نفسها وفيما حولها في المناطق التابعة لها (في النيرب)، وعاش عيشة مترفةً كأحد كبار وجهاء المدينة[١١].

ثم عزل عن منصبه سنة ٩٣٦هـ، فغادر المدينة وتوجه إلى إسطنبول، لعله من أجل الاحتكام في قضيته ضد والي دمشق عيسى باشا الذي رأى في نفوذ ابن الفرفور ذي الأصل المحلي عائقاً في وجه سلطته حاكماً للولاية[١٢]، إلا أنه أوقف في حلب بأمر من السلطان ونقل إلى دمشق حيث سجن في القلعة. وفُتح تحقيق ضده ونودي على الناس في طرقات المدينة بأن على كل من تضرر من تصرفات قاضي القضاة ومن أقربائه أن يحضر للشهادة.

وعقدت محكمة في مقر السلطات العليا للمدينة، واستمعت خلال خمسَ عشرة جلسة إلى اتهامات متباينة جداً. وكان أكثرها غرابة موجهاً من جيران قاضي القضاة السابق، وذلك حسب رواية ابن طولون الذي أبدى تردُّده وحيرته بوضوح. ومهما يكن من أمر حقيقة الاتهامات، فإن ولي الدين اضطر إلى بيع العديد من أمواله المنقولة وغير المنقولة للتعويض على متّهِميه[١٣]. ثم مات في سجنه بالقلعة في أواخر شهر جمادي الأولى، في كانون ثاني من عام ١٥٣١م، مسموماً بأمر الوالي كما تروي بعض المصادر[١٤]، ودون أن نعلم ما إذا كان التحقيق الذي فتح ضدَّه قد أغلق أم لا. ولم يكن قد بلغ آنئذ الواحدة والأربعين عاماً.

موقع السوق:

يقول ابن طولون إن السوق بني قبالة باب جيرون. وهذه الإشارة التي قد تبدو واضحة لا تخلو من الغموض، فالواقع أن من يرغب بتحديد موقع السوق بقدَر من اليقين، مع غياب أي أثر جلي له، ومع عدم احتفاظ الذاكرة الجماعية باخبار عنه، يجد أن منطقة باب جيرون تقع في قطاع ذي اتساع نسبي، يمتد من الباب الشرقي للجامع الأموي المسمى باب جيرون، وحتى التقاطع الكبير على الأقل حيث تقع بقايا الباب الشرقي للسور الخارجي لمعبد جوبيتير، الذي تسميه المصادر أيضاً باب جيرون، وعلينا أن نعتمد على التخمين لكي نعرض فرضيات حول الموقع المحتمل لهذا السوق، الذي اختاره قاضي القضاة عمداً لكي يقيمه فيه، وذلك خارج المنطقة المخصصة للأسواق آنذاك.

ويجب أن نستبعد أولاً أن ولي الدين قد اختار، بسببٍ من شخصيته، موقعاً ثانوياً بعيداً عن الشريان الرئيس وفي منطقة مكتظة بالسكان، أوْ لاعتبارات تتعلق بالهيبة. كما يجب أن نستبعد أيضاً أنه قام ببنائه بالقرب من باب الجامع الأموي في أسفل الدرج مثلا، إذ لكان معاصروه قد أشاروا إليه[١٥]. ويبدو لنا اقتراح إنشاء هذا السوق على محور باب جيرون نفسه هو الأكثر احتمالاً.

ومن المرجح أن يكون عند تقاطع الشوارع الرئيسة، حيث كانت الأسواق والمدارس - إضافة إلى كونها ظاهرةً للعيان - سهلة الولوج من عدة اتجاهات كما هو الحال في كثير من المباني الضخمة في دمشق[١٦]. وإذا رجعنا إلى خريطة باب جيرون، المأخوذة من المخطط الكادسترائي، وفكّرنا بأن شبكة الطرقات في هذا الحي لم تخضع لتعديلات كبيرة منذ القرن السادس عشر، فإننا نجد أن هناك ثلاثة مواقع - يمكن اختصارها إلى موقعين - يحتمل أن تكون قد اختيرت لبناء السوق والمدرسة.

إن التقاطع الأول من ناحية الباب الشرقي للجامع الأموي هو ذو أهمية ضئيلة، لأن هناك طريقاً واحداً يتجه نحو الشمال ويتعرج في مناطق سكنية ويحيط بالجامع.

أما التقاطعان الآخران المتجهان أكثر إلى

الشرق، والقريبان من بعضهما، فإنّ لهما بالمقابل أهمية كبرى وأكثر ملاءمةً لبناء مجموعة ولي الدين، فهناك سلسلة من الأسواق الكبيرة ترتبط بها طرقات وأزقة تؤدّي إلى مختلف الجهات الرئيسة للأحياء السكنية، حيث لا بد من المرور فيها.

ورغم أن هذا الاقتراح يبقى تخميناً كالأول، فإن هناك عدة وقائع تؤيد هذه الفرضية المتعلقة بالموقع.

فمن الجهة الأولى هناك في الناحية الجنوبية الغربية بقايا آثار الباب الشرقي للسور الخارجي للمعبد، وتبدو للعيان آثارُ القوس الكبير أو قبابُ الآجر التي توحي بوجود بناء ذي أهمية ما في ذلك المكان يمكن أن يكون مطابقاً للسوق أو للمدرسة.

ومن وجهة النظر هذه فإن الإشارة التي يقدّمها لنا ابن طولون بأن السوق يقع مقابل باب جيرون على اعتبار أن باب جيرون هو الباب الخارجيّ للمعبد، هذه الإشارة تؤكد هذه الفرضيّة.

ومن جهة أخرى فيما يتعلق بالجهة الشمالية، فإن ج. سوفاجيه أشار في سنة ١٩٣٠ إلى وجود مسجدٍ صغيرٍ لم يذكر اسمه، يمكن أن يكون شبيهاً بالمدرسة[١٧]. ولنلاحظ أخيراً أن مكان سكنى القاضي، كان في هذه المنطقة من المدينة، بالقرب من المدرسة الناصرية الجوانية، ليس بعيداً عن المدرسة البدرائية، حيث قام ابن الفرفور بالتدريس فيها، والتي كانت في وقت من الأوقات مقرّاً لقاضي القضاة، أي أنها كانت على مسافة قريبة نسبياً من الموقع الأخير المقترح للسوق، وعلى الطريق المباشر للوصول إلى الجامع الأموي[١٨].

وظيفة السوق وتصميمه:

ترى لأي نوع من النشاطات اختير هذا السوق؟ وهل صمّمه بانيه قاضي القضاة على أساس أنه سوق محلي تتجمع فيه كل الفعاليات الضرورية لتلبية الحاجات اليومية لسكان المنطقة؟ أم أنه كان مكرساً لإيواء فئةٍ أو عدة فئاتٍ محدّدة من الحرفيين أو التجار؟ فمن ملاحظات ابن أيوب وحدها نفهم أن السوق ودكاكينه آوت لبعض الوقت، أو على الأقل كانت مصممة في الأساس لاحتضان مهنٍ تختلف عن تلك التي ذكرها والتي وصفها بالدنيئة.

وحسب قوله الذي أكده فإن السوق في عصره كان قد تدهور، وكانت دكاكينه في حالة مزرية، يشغلها من بين من يشغلها بائعو الخضار والأدوات الفخارية ومستودعات حطب التدفئة. وهذا السوق - كما يقول ابن أيوب - لم يكن إذن قد بني ليقوم بدور سوق محلي، بل ليؤوي مهناً راقية أو على الأقل مهناً أرقى من التي استقرت فيه في نهاية القرن السادس عشر.

إن فكرة بناء مصمّمٍ لايواء مهن رفيعة في مراتب المهن في دمشق يؤيدها فن العمارة العام الذي يمكن أن نكتشفه من الأوصاف المختصرة جداً للأسف، التي يقدمها لنا المؤرخان المذكوران.

وإذا كان المقصود في تفكير المؤرخينْ الدمشقيينْ سوقاً مكوناً من دكاكين، دون أن يذكرا طريقة تنظيمها - وإن كنا نستطيع أن نفترض أنها كانت مصطفة في صفين متقابلين وهو الوضع الدارج للأسواق - فإن هذا السوق يختلف عن بقية أسواق المدينة بطراز سقفه.

ولقد سقفه ابن الفرفور كما أشرنا إلى ذلك سابقاً بقباب من الآجر، في حين كانت أسواق المدينة عادة مسقوفة بسقف من الجملون محمول على سقالة خشبية مغطاة بطبقة من الطين من أجل حمايتها، ولقد أكد المؤرخان، عرضاً، ما كنا قد خمّنّاه سابقاً. وهذا الطين كما يخبرنا القاسمي هو مادة مؤلفة من الصلصال الصافي غير المستعمل ومن التبن المفروم[١٩]. هذا العمل الذي لم يكن له أية سابقة مشابهة في المدينة، برره ابن طولون، وكرر تبريره ابن

أيوب، بأنه أكثر متانة. كما أنه أيضاً ـ كما يؤكد المؤرخان ـ تجعله في منجى من الحريق وهو المصيبة التي كانت تفتك بالمدينة وبأسواقها من وقت لآخر[٢٠]..

من المعلومات التي يقدمها هذان المؤرخان فإن الملاحظات القليلة التي قدّمناها سابقاً يمكن أن تكون مقبولة بشيء من اليقين. ومع ذلك لا يمكننا أن نمتنع عن طرح بعض التساؤلات.

من أين استقى ابن الفرفور فكرة بناء مثل هذا السوق الخارج بوضوح عن المألوف؟ تُرى هل ابتكره بنفسه ـ مع العلم أنه لا تنقصه الأفكار الغريبة ـ؟ أم أنه كان قد حفظ في ذهنه بعض النماذج المعينة التي اكتشفها أثناء إقامته خارج دمشق؟ إننا نتذكر الآن أسواق حلب التي عمل فيها قاضياً للقضاة. أو بعض أسواق إسطنبول التي سبق له أن أقام بها. ترى ألم يتأثر بالبدستان الكبير، وهو بناء خاصٌ مخصص لإيواء التجارات الأكثر ربحاً والذي انتشر سريعاً في جميع المدن الخاضعة للعثمانيين؟

ألم يفكّر آنذاك ببناء مثل هذا الطراز من الأبنية في مدينة دمشق، التي لم تكن تحوي مثلها بعد، والتي يبدو أنها لن تحظى بمثلها قبل بداية القرن السابع عشر؟

لا يمكن العثور على إجابة عن هذه التساؤلات على الأرجح إلا بواسطة اكتشاف وثائق جديدة.

الخاتمة : أسباب اضمحلال السوق :

لا يقدم المؤرخان تفسيراً ما لذلك، وأول سبب يتبادر إلى الذهن لتفسير زوال سوق قاضي القضاة يرتبط مباشرة باختفاء المؤسس الذي سبب زوال نفوذ أسرته. فالواقع أن ابنه عبد الرحمن وذريته مباشرة، وأبناءه الذين ماتوا صغاراً، وأحفاده مع أنهم شغلوا مناصب دينية رسمية، هؤلاء جميعاً على ما يبدو لم يلعبوا دوراً سياسياً هاماً، رغم أن المؤرخين المحليّين يعدونهم بين الشخصيات التي تمتّعت ببعض الشهرة في المدينة، أما من الوجهة الاقتصادية والمالية ـ على الرغم مما يرويه ابن طولون ـ فإن قسماً فقط من ثروة ولي الدين صرف للتعويض على المشنعين عليه وعلى متّهميه. والواقع أن المعاصرين له لم يذكروا شيئاً عن مصادرة الدولة لأملاكه، وتتحدث مصادر القرن السابعَ عشرَ عن خصومةٍ وقعت بين اثنين من ذرية ابن الفرفور، حول إدارة الأملاك الوقفية للأسرة[٢١]. وعلى ذلك يمكن القول إن قسماً من الأساس المالي للأسرة قد أنقذ، ولكنه لم يكن كافياً لتأمين صيانة هذا البناء الذي أهمل بسبب ذلك.

يجب أن نضيف إلى هذا السبب سبباً آخر بدون أي تردد. وهو أن هذا السوق رغم أنه كرس لإيواء صنفٍ من المهن المتخصّصة، لكنّه كان متطرّفاً وخارجاً عن المنطقة المخصّصة للأسواق. ولهذا السبب الذي يعني قلةً في الزبائن، يمكننا أن نفترض أن المهن التي أوت إليه غادرته لكي تستقر في أماكن أخرى أكثر ارتياداً. ويمكننا القول أيضاً إنه بسبب الخشية من أن انتقام عيسى باشا ـ الذي أعيد تعيينه مرتين والياً على دمشق ـ قد يطالهم فإنهم غادروا السوق بإرادتهم أو أنه قد مورست عليهم ضغوط كما مورست على غيرهم، بصورة تعسفية، لكي يهجروه وينتقلوا إلى سوق آخر. وهو عمل لم يكن غريباً في الامبراطورية حيث نعرف مَثَلين وقعا في مدينة دمشق :

حيث قام الحاكم أحمد شمسي باشا حوالي منتصف القرن بنقل تجار سوق السباهية، الكائن خارج السور إلى السوق الذي كان يملكه جنوب القلعة والكائن بجوار مدرسته. وكذلك نقل تجار هذا

السوق مرة ثانية من قبل مراد باشا إلى سوق جديد في باب البريد بعد أقل من نصف قرن(٢٢).

وفي ظل غياب معلوماتٍ غير التي بحوزتنا فإنه يصعب ترجيح أحد هذين السببين على الآخر، إلا أن جميع هذه الأسباب قد أسهمت في خراب السوق الذي لا نعلم إن كان قد خضع لها دفعة واحدة أو على التتابع. ومع ذلك يمكننا أن نفترض هنا وبعيداً عن الصراعات السياسية حول النفوذ أن إنشاء سوقٍ أريد له عن قصد أن يحصر تخصُّصه في قطاعٍ معين من المدينة، لم يكن مرتكزاً على أية حاجة اقتصادية في إطار الدولة ولا في إطار المدينة.

وإذا لم يكن هذا السبب الأخير هو السبب الرئيس المرجّح لاضمحلال سوق ابن الفرفور فإنه لم يكن من بين الأسباب الثانوية.

(١) ابن طولون ـ الثغر البسّام في ذكر من ولي قضاء الشام، تحقيق صلاح المنجد، دمشق، ١٩٥٦، ص٣١٢؛ ابن أيوب الأنصاري، الروض العاطر فيما تيسر من أخبار أهل القرن السابع إلى العاشر، مخطوط برلين و و٧٧أ.

(٢) يلفظ هذا الاسم عادة بفتح الفاء ولكننا آثرنا ضم هذه الفاء إذ أن ابن ايوب وغيره من المؤلفين قد إختاروا الضم عوضاً عن الفتح.

(٣) ملاحظة أضافها ابن أيوب في مؤلفه نزهة الخاطر وبهجة الناظر تحقيق عدنان إبراهيم، اطروحة مطبوعة على الآلة الكاتبة، جامعة دمشق ١٩٨١ ص٢١٢.

(٤) V. F. Rosenthal, The Herb, Hashish Versus Medieval Muslim Society, Leiden, 1971.

البرش أومايسمى بالمعجون الخبيث نسبة الى مخطوط «قمع الواشين في ذم البراشين»، يقال إن مؤلفه مصري عاش في القرن السادس عشر. ويبدو أن هذه المادة كانت خليطاً من الفلفل والأفيون والزعفران، والبنج والأفربيون والسنبل.

البرش هو إذاً مادة مخدِّرة. وعلى هذا النحو يجب تفسير النص وفهمه، وخاصة أن هذه العبارة تسبق كلمة «حشيش». ويبدو أن تناول المخدِّرات كان، إلى حد ما، أمراً منتشراً في مدينة دمشق.

V. por ex. M. A. Bakhit, The Ottman Province of Damascus in the sixteenth century, Beyrouth 1982, 131- 2 ,n .244,

(٥) عن المراجع التي تزودنا بمعلومات عن ابن الفرفور انظر Bakhit, Ottoman Province.

(٦) انظر المصدر السابق: إقليم التفاح.

(٧) هذه المعلومات ومايليه مستخرجة من مؤلَّفَيْ ابن طولون الثغر البسام، ومفاكهة الخلان في حوادث الزمان، تحقيق محمد مصطفى، جزأين القاهرة، ١٩٦٤ الفهرس.

(٨) انظر أكرم حسن العلبي، دمشق بين عصر المماليك والعثمانيين ٩٠٦ ـ ٩٢٢ / ١٥٠٠ ـ ١٥٢٠ دمشق ١٩٨٢ الفهرس.

(٩) يقع إختيار السلطان سليم على ابن الفرفور والمهندس ابن العطار ليقوما بتعيين موقع الجامع الذي سيشيده السلطان في الصالحية.

(١٠) ابن طولون الثغر البسام، هنالك ثغرات ونواقص تخص السنوات: ٩٢٨، ٩٣٠، ٩٣٢، نلاحظها إذا قابلنا هذا النص بنص متأخر من تأليف ابن جمعة، «الباشات والقضاة»، تحقيق صلاح الدين المنجد، دمشق ١٩٤٩.

(١١) إن طولون، الثغر البسام، ص٣١٣: «وشرع في سنة خمس [وثلاثين تسعمائة] في بناء قصر على مربّع بيتٍ جدّدهُ بالنحاسين داخل باب الفراديس، مطل على نهر بردى، وجعل من هذا البيت سرداباً تحت الأرض إلى بيته شمالي الناصرية الجوانية، وجعل من أعلى هذا البيت دهليزاً على أعالي بيوت الناس يصل منه إلى داخل الجامع الأموي. وشرع في سنة ست في فك جسر شبابة [على] نهر يزيد، وكان على قنطرتين فجعله على قنطرة ليمر المركب الذي جدَّده بالدهيشة الى النيقبة (؟) بالربوة.....»

(١٢) انظر المصدر السابق ص٣١٣.

(١٣) نفترض أن المعلومات التي يقدمها ابن طولون هي معلومات علم بها مباشرة من عمه جمال الدين قاضي دار العدل الذي شارك في محاكمة ابن الفرفور.

(١٤) Bakhit, the Ottoman Province, 127.

(١٥) ابن طولون، الثغر البسام ص ٣١٢.

(١٦) نذكر على سبيل المثال الأبنية التي اشادها سنان باشا في منطقة باب الجابية.

(١٧) V. J. Sauvaget, Esquisse d'une histoire de la ville de Damas, Reyue des Etudes Islami ques, IV, 1984, 421-480,

ونلاحظ أن أسعد طلس في تعداده ووصفه لمساجد دمشق الذي نشره عام ١٩٤٣، لم يبين وجود أي بناء أثري في هذه المنطقة.

(١٨) انظر ابن طولون، الثغر البسام ص ٣١٢ - ٣١٣.

(١٩) القاسمي، قاموس الصناعات الشامية، جزأين، لاهاي، ١٩٦٠، ج٢ ص ٢٩٦.

(٢٠) انظر ابن ايوب، الروض، و٣٦ ب، حيث يذكر حريقاً وقع سنة ٩٣٠ هـ ودمر قسماً من أسواق باب البريد والعصرونية. ويذكر ابن أيوب أن ناظر الجامع الأموي قد شرع آنذاك بعمارة هذه الأسواق على أن تُعطى بقباب.

(٢١) ابن أيوب، الروض، و١٥٦أ - ١٥٧أ؛ الغزي، الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة، تحقيق جـ. س. جبّور، ٣أجزاء، بيروت ١٩٤٥، جونية ١٩٤٩، حريصا ١٩٥٩، ج٣ ص١٦ ومابعدها.

(٢٢) j. -p. pascual, Damas á la fim du XVI eu siécle, voe.i Damas, 1983,